العدد (2139) السنة الثامنة - الثلاثاء (24) أيار 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

على هامش الصراحة

مجتمع المانحين

(٣)

■ إحسان شمران الياسري

أشرنا في الجزءين الأول والثاني من مقالتنا بعنوان (مجتمع المانحين) الى الندوة التي اقامتها هيئة مستشاري السيد رئيس الوزراء ومجموعة الدول المانحة يوم ٢٠١١/٥/١٤ تحت عنوان (اوضاع العراق كما يراها مجتمع المانحين)، وهي ندوة خصصت لإطلاق الكتاب الذي صدر بذات الاسم من تلك الدول.. وسوف أستمر باقتباس بعض ما قيل في هذه الندوة.

ممثل البنك الدولي قدم رؤية عن الوضع الحالي والحلول والمقترحات الممكنة التي تعزز جهود الحكومة الرامية لبناء اقتصاد منيع ومنها:-

- المثابرة في السياسات التي تنظم الامور المالية والنقدية واسعار النقد. واستمرار العمل على مجموعة الادوات المالية التي اتخذتها الحكومة. إضافة الى اهمية المحافظة على مستوى معين للاحتياطيات الدولية للعراق.. ورصد نشوء أية ضغوطات تضخمية، مع أهمية احترام استقلال البنك المركزي.

- فك ارتباط الإنفاق الحكومي مع عائدات النفط، لمنع التذبذب في الموارد المستهدفة لهذا الانفاق، و لمنع التذبذب في الخطط. وهذه نقطة جوهرية، فموازنات بعض السنوات أعيد احتسابها خمسين مرة لتلحق بتذبذبات اسعار النفط وتوقعاتها.

- تحديد الاولويات وتحسين فاعلية الانفاق العام باتجاه إعادة الإعمار والهيكلة الاجتماعية.

- تشجيع مساهمة القطاع الخاص في بناء اقتصاد متنوع ومنيع. فالاستقرار الامني والاصلاحات الاقتصادية والادارية هي التي تشجع على نمو القطاع الخاص لغرض جذب الاستثمارات الخارجية للقطاعات المنتجة من غير قطاع النفط.

وعن دور القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي، قال مسؤول في الدولة إنه يخشى مما يسمى (المرض الهولندي)، وهو الاعتماد على المصدر النفطي وبالتالي الافراط في استيراد المواد الجاهزة، فينكفئ القطاع الخاص وتموت المنشآت الوطنية..

وفي محور الخدمات، تناولت الندوة قضية الوضوح في موضوع اللامركزية، وتقسيم العمل بين المستويات الوطنية ودون الوطنية والمحلية للحكومة، فعدم الوضوح يؤدي للبيروقراطية والفساد.

وأكدت إن الاصلاح الاقتصادي لا يمكن أن يُنجز دون أن يرافقه اصلاح سياسي.

وعن المعطيات المتعلقة بمساهمة القطاع الخاص بتشغيل القوى العاملة في العراق، تبين إنه يساهم بتشغيل الجزء الاعظم من القوى العاملة التي يصل المجموع الكلي لها الى نحو سبعة ملايين وسبعمائة ألف مشتغل.. اي بنحو (٨٥٪).. مقابل (١٥٪) للقطاع الحكومي..

ومع ذلك، فمساهمة القطاع الخاص في الدخل القومي متدنية. فهو يسهم بنسبة (٢,٣٪) من الناتج المحلي الاجمالي، أما حصته من تكوين رأس المال الثابت فلا تتجاوز نسبة (٢٪).

ولدى الاطلاع على نسبة مساهمة القطاع الخاص في تشغيل العاملين في اهم القطاعات، يتبين لنا الأهمية الكبيرة التي تجعل مستقبل التشغيل في العراق مرهون بقوة القطاع الخاص ومساندته وتذليل الصعاب أمامه لكونه مهم جدا في توليد فرص العمل.. فمساهمته في التشغيل كما يأتي:

٩٨٪ من العاملين في قطاعي الزراعة والتشييد، ٨٢٪ في انشطة النقد، ٦٦٪ في الصناعة التحويلية،

٣٥٪ في قطاع التعدين والماء والكهرباء والخدمات.

في ختام هذا الجزء، أعتقد ان العراق بحاجة الى تضحية كبيرة من اجل رفد صندوق التقاعد بتمويل لمساواة قواعد التقاعد للعاملين في القطاعين (العام والخاص) لتخفيف الضغط على الدولة في قضية تعيين كل الشباب من جهة، ولتوجيههم الى القطاع الخاص لزرع الثقة به وبعمله وبمنتجه من جهة أخرى.. وليكون لهذا القطاع دور في مشروع التحول المستهدف للاقتصاد العراقي الى اقتصاد السوق..

وللموضوع بقية..

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

بعد أن قاربت المئة يوم على الانتهاء.. مرة أخرى ماذا بعد التظاهرات؟

طارق الجبوري

ما الذي تحقق فعلياً منذ ان بدأت الغالبية احتجاجاتها على تعمد البعض الاساءة الى العملية السياسية وتشويهها؟ هذا السؤال كان محور موضوع سابق نشرته المدى في (آراء وأفكار)،سنحاول استكمال ملامح إجابته بشيء من عدم الإطالة وتجنب التكرار الممل ، فنبدأ بموقف الحكومة ومجلس النواب من نداءات المتظاهرين المطالبة بتصحيح العملية السياسية ، رغم محاولة البعض اختزالها بالحاجات الخدمية ومعالجة البطالة مع علمه استحالة تحقيق ذلك في ظل ما يجري من تشوهات . ولابد ونحن نتلمس طبيعة ردود الفعل الحكومية والبرلمانية من أن نعود بالذاكرة الى موقف الشخصيات السياسية من هذه التظاهرات التي تراوحت بين التأييد الشكلي الذي لايرقى الى مستوى المطالب الجماهيرية ، وآخر على النقيض منه تمثل اولاً بإطلاق الاتهامات على المتظاهرين التي سرعان ما تم التراجع عنها على استحياء لضعف حجتها . و كلا الموقفين يصبان باتجاه واحد مفاده: عدم وجود رغبة لأي طرف بمراجعة صحيحة لمواقفه في مجمل السياسات بما ينسجم وحاجة الجماهير . ونتمنى ان نكون مخطئين في تقديراتنا اذا قلنا ان هذه الكتل تمعن يومياً باستغلال تمسك الشعب بالعملية السياسية وما تحقق خلالها من فسحة حرية محسوبة وإجراءات ديمقراطية أرادها البعض ألاّ تتقاطع مع مصالحها وأهوائها، فأخذ يتعسف بمواقف وصلت حد التقاطع مع الدستور .

ولا نظن اننا نجانب الحقيقة في شيء عندما تصل قناعاتنا الى ان الكتل والاحزاب بمختلف تنوعاتها وجراء تصرفاتها المتناقضة مع قيم العمل الديمقراطي والايمان بحقوق الانسان ، هي التي اوصلت الغالبية المسحوقة الى قناعة بضرورة الاسراع باتخاذ موقف قوي وحاسم ازاء الكتل المهيمنة على صورة المشهد السياسي .. موقف ينقذ العملية السياسية مما هي فيه ، بعد سنوات ثمان من الصبر متحملة نيران اخطاء سياسيين لاذنب لهم كمواطنين فيها ، فكانت التظاهرات التعبير الانسب لصورة الغضب الشعبي. واذا كان البعض يريد تحميل الشعب ذنب اختياره هؤلاء السياسيين عندما سنحت الفرصة له بتغييرهم في الانتخابات ، فانه يقع في وهم كبير مبعثه القفز على حقيقة معروفة هي ان قانون الانتخابات بصورته الحالية لم يترك مجالاً كبيراً للشعب للفرز ، فهذا القانون فصل على اساس الامر الواقع الذي يتيح لصاحب الاصوات الاكبر منح جزء منها لغيره ، وهو القانون الذي سعت قوى وشخصيات لتعديله دون جدوى . من هنا شاركت الجماهير بفاعلية بالانتخابات ، وهي تسعى لتقليل حجم الخسائر التي قد تلحق بالعراق وعمليته السياسية اذا ما تخلت عن أبرز ما كسبته وهو صندوق الاقتراع .. فتحملت وهي ترى فداحة المخاطر وتبعد عن نفسها قدر المستطاع ، شبح الوصول الى حافة اليأس في استحالة إمكانية الإصلاح والتغيير من داخل العملية السياسية وفي اطارها وضمن اهم مرتكزاتها النهج الديمقراطي مهما حصل فيه من انحراف ، فاختارت التظاهرات طريقاً للتقويم وليس غير ه ، متحسبة محاولة البعض استغلال التظاهرات للقفز على العملية السياسية ، وفتح مسالك لاضعافها وربما الانقضاض عليها .

إزاء هذا الوضع كان على الاحزاب والحركات السياسية ،وخاصة العلمانية منها على وجه الخصوص لاسباب لامجال لتناولها الآن، أن تمسك زمام المبادرة وتحافظ على ما تبقى من رصيد شعبي لها ، وتبتعد عن الاتكاء على خطاب المظلومية عند البعض او فتات امجاد ماض يحتاج الى تواصل مع الحاضر ومتغيراته عند البعض الآخر.. كان عليها ان تبادر وتباشر وضع خطط جادة للاصلاح السياسي الذي بانت علله واسبابه والتي لاتخرج عن انانية بعض الكتل الرئيسة وبالاخص قادتها وشخصيات متنفذة فيها ، مسخت الديمقراطية وجردتها من معانيها حتى في تعاملها مع بقية المنضوين تحت جناحها.. و في ظل هكذا اوضاع مريضة أصلاً، اكتفت الاطراف السياسية المشاركة بالعملية السياسية ، بالتركيز على برامج الخدمات وتحسينها، وكان إعلان رئيس الوزراء نوري المالكي مهلة المئة يوم أبرزها ، فيما تصاعدت أعمال اللجان البرلمانية وخاصة النزاهة في الكشف عن ملفات فساد عديدة ما زال الشارع ينتظر محاسبة جدية للمسؤولين عنها ..

ومع ان زخم وقوة التظاهرات قد انخفض عما كان عليه في بداية انطلاقتها لاسباب عديدة ليس من بينها انتظار مهلة المئة يوم او منح وقت للكتل لترتيب اوضاعها ، بل تتعلق في جوانب غير قليلة منها بالتخوف من سعي جهات لاتؤمن بالعملية السياسية او جدواها من استغلالها وركوب موجتها وعدم قدرة منظميها الناشطين من الشباب على وضع برامج واهداف واضحة او التنسيق بالشكل الذي يديم زخم الفعاليات الشعبية ويطورها اضافة الى ما قامت به بعض الاطراف من وسائل لإفشال هذا التوجه الشعبي ، نقول رغم كل ذلك ، فان حدة الاحتجاجات الشعبية ما زالت موجودة في النفوس ، لتعبر مرة اخرى ، ربما بشكل اكثر حدة ،عن رغبتها بالتغيير الجذري والفعال باتجاه إصلاح العملية السياسية وليس الانقلاب عليها ، خاصة وان كل المؤشرات وبحسب تصريحات شخصيات برلمانية وحكومية ، تؤكد انه ومع اقتراب انتهاء الفترة التي حددها المالكي لتقييم وزراء الحكومة لم يكن يعبر عن رؤية صحيحة للمشاكل التي يعانيها العراق وفي جميع النواحي ،ما كان يفترض البدء اولا بمعالجة أسّ المشكلة الذي هو سياسي للانطلاق منه الى حل المعضلات الاخرى . لانريد هنا ان نبتعد عن الموضوعية ونحمل المالكي كرئيس حكومة وحده مسؤولية ما حصل ويحصل ، لكنا كنا ننتظر منه ان لايوقع نفسه في مأزق تشكيلة وزارية متخمة جاءت على وفق نفس المعايير السابقة وحملت منذ البداية علامات موتها ، وهو نفسه الذي يفترض انه خبر بتجربته السابقة مساوئ حكومة محاصصة لاتحمل من الشراكة الوطنية إلا اسمها . لانريد ان نحكم مسبقاً او نضع أنفسنا في موضع التقييم الشامل لأداء كل وزير او وزارة ، ولكن تصريحات احد اعضاء مجلس النواب من التحالف الوطني بتاريخ ٢١ / ٥ /٢٠١١ ذكرت ان ستة وزراء لحد الآن فقط يمكن الاطمئنان الى حسن ادائهم في حين لمح اخرون الى ان ليس من حق المالكي وضعهم بموضع الاختبار في هذه الفترة الحرجة ، لذا فلا يمكن لأي عاقل ان يقنع نفسه بظهور نتائج ترجى من المئة يوم . ونعتقد ان المالكي باعتباره رئيس وزراء ومسؤول حزب في آن معاً ان يدعو الى اجتماع يضم كل الكتل والاحزاب السياسية المشاركة في الحكومة وغيرها .. اجتماع يضم اكبر عدد من الحركات السياسية المؤمنة بالعملية السياسية ، لمناقشة مطالب المواطنين ومعاناتهم وما أصاب العملية السياسية من تشويه ومساراتها منذ ٢٠٠٣ والخروج بتوصيات وبرامج عمل مشتركة تضع الجميع امام مسؤولياتهم أمام الشعب.

ولانظن ان احداً يمكن ان يدعي ان اي تحسن في الخدمات او الجانب الاقتصادي او تقليص حجم البطالة او محاربة الفساد ممكن ان يحصل دون معالجة حقيقية للعملية السياسية التي ما زال البعض يريدها مشوهة وضعيفة .

أن العد التنازلي للمئة يوم واقتراب انتهائها يضع الجميع امام اختبار صعب ، يحتاج إلى جرأة ونكران ذات ووقفة تتجرد فيها الاطراف السياسية عن انانيتها وتعلن تراجعها عن كل السلوكيات الخاطئة، وفي مقدمتها موافقتها على الوزارة المترهلة بحجمها وما تبعها من صفقات اختيار النواب الثلاث لرئيس الوزراء او الجمهورية وهم يعرفون انها تثقل الميزانية ولاحاجة إليها.

الموقف يحتاج إلى مراجعة للذات ونقد فهل يفعلها سياسيونا ؟

الـــدائـــرة الـــظـــالم أهـــلـــهـــا

ماجد الشمري

الـ.... وأنا أحمل لفّة أوراق للمعاملة بلغت ملّفاً كاملاً يصل إلى خمسين ورقة .

نعم ، خمسين ورقة لمعاملة تقاعد يتيمة كان يُقال سابقاً أن هوية التقاعد تصل إلى يد صاحبها وهو في دائرته دون تعب أو مراجعة أو ابتزاز أو رواح ومجيء .

أقول : انتهى بي المطاف يوماً أن أقف في تلك المديرية للحصول على (ختم) أربع أوراق لم تكن هناك أية حاجة لختمها فعلاً ، لأن تلك الأوراق كانت متضمّنة جميعاً في كتاب مختوم في المعاملة ، ولكن الموظفة (الموقرة) في دائرة التقاعد ، ورغم أني كنتُ أحتفظ بتلك الكتب مستنسخة عن الأصل، شاءت – بل أمرت – أن تُختم لأنها لم تحصل مني على شيء.

دخلتُ غرفة ذاتية الثانوي لألتمس أخواتي الموظفات (العزيزات) اللواتي عرفنني تماماً من كثرة المراجعات والرواح والمجيء وكنّ قد قدمن لي مساعدات كثيرة في تسهيل مسائل إعادة تعييني ونقلي ومباشرتي وراتبي واحتساب خدمتي مع زوجتي وفي مدة زمنية دامت أكثر من عام ونصف العام في هذه الغرفة الطيبة . نعم ، لقد قامت تلكن العاملات الفاضلات ومديرهن المحترم ومدير قسمهن الذي لم يألُ جهداً هو الآخر بتقديم التسهيلات كافة لتمشية معاملتي ومعاملة زوجتي بطبيعة الحال .

أكرّر : دخلت الغرفة لألتمس أخواتي وبناتي الموظفات العزيزات لكي أحصل على ختم الأوراق الأربعة ... إنها مهمة سهلة بالتأكيد ولا تحتاج إلاّ إلى همة تناول الختم (ورصْع الكتب المستنسخة بنصف دقيقة) لأنهن على اطلاع كامل بالأوراق والمعاملة والكتب الصادرة والواردة ،وكانت كل تفاصيل المعاملة تحت إشرافهن وبأقلامهن ومتابعتهن .

قالت لي المسؤولة الأولى عن المعاملة أنها لا تستطيع ختم الكتب ، وأن ذلك من مسؤولية مسؤولة الغرفة ... التفتُ إلى مسؤولة الغرفة فاعتذرتْ هي الأخرى محوّلة الصلاحية إلى مدير القسم ، ذهبتُ إلى مدير القسم فأخبرني أن المسألة سهلة جداً ولا مانع من ختم الأوراق .. عدتُ إلى الغرفة فحولتني (أختي العزيزة) إلى أخت أخرى لتعتذر هذه أيضاً ، وهكذا في غرفة واحدة .

ثم أمرتُ أن أذهب إلى غرفة أخرى بعيدة لكي أبحث عن (الأوليات) فلم أجد لذلك صدىً أو استجابة .

عدتُ إليهن ، ثم بُعث بي إلى غرفة أخرى و أخرى صاعداً نازلاً لأكثر من ساعة ونصف الساعة بغية الحصول على التوقيع أو ذلك الختم الميمون ! .

لم أفقد صبري لأن الذي كان معي في الرواح والمجيء يُصبّرني ويدعوني إلى أن أدخل هنا ثم هناك ، وان المسألة سهلة وسهلة جداً إن شاء الله ....

عدتُ إلى مدير الذاتية المحترم ليعتذر هو الآخر عن ختم الأوراق وهكذا في جولة متعبة شعرتُ فيها تماماً بالامتهان واتّساخ الكرامة ، حتى قالت لي إحداهن (أي إحدى الأخوات) أن أذهب إلى دائرة أخرى في منطقة أخرى بعيدة عن المديرية لكي أبحث عن الأوليات هناك وأنا لا أكاد أصدّق ما يجري ... وقلتُ لنفسي : دعني أصبر أكثر وأتحمّل أكثر لعل الله يفرج .

كل ذلك وصاحبي يرافقني و يراقبني من قريب ويرى كيف أروح وأجيء وأدخل هذه الغرفة وأخرج من تلك ، ألتمس هذه الموظفة تارة وأخرى تلك وبدون جدوى ...

وأخيراً دخلتُ عليهن لكي أبحث عن حلّ يغنيني عن الذهاب إلى الدائرة البعيدة ، فقالت إحداهن : يا أخي لا يمكن ختم الأوراق لأن ذلك مستحيل ، (نعم مستحيل ! لأن الختم رسمي ويعرّضنا جميعاً لخطر المساءلة والاستجواب) ، حاولت إقناعها بأن جميع تلك الأوراق صادرة من هذه الغرفة بل معتمدة من قبلها وإنها موثقة تماماً وجميعهن يعلمن بذلك ، بل المديرية كلها تعلم بذلك ، بمن فيها المدير العام ومدير الملاك ومدير الذاتية والحسابات والقانونية ومدير القسم و و و ...

لم تنفع كل تلك التوسّلات والالتماسات ، والجواب هو هو : إن ذلك مستحيل .

خرجتُ خارج الغرفة وصاحبي يراقبني وقد بدأتُ أفقد صبري (أي استويت باللهجة العراقية) فقلتُ غاضباً منفعلاً بعد أن حاول إقناعي بأن تلك مسألة قانونية ، فأجبته أن تلك المسألة ليست قانونية على الإطلاق وإنما هناك وسيلة أخرى يمكن من خلالها تمرير الختم أو انتزاعه بكل سهولة .. عرف الرجل قصدي ولكنه قال : وما هي؟ ، فأجبته بشكل غير مباشر وبإشارة من إصبع الإبهام والسبابة . ثم أضفتُ : (يا أخي لو قالت لي إحداهن بشكل شفاف وبكل بساطة أن كل ختم بعشرة آلاف دينار هدية من عندي لهن من أخ إلى أخواته لكنتُ فعلتُ ذلك بكل سرور ...)

هنا حدّق الرجل في وجهي وقال : هات الأوراق (أي الكتب) لعلي ألتمسهنّ الالتماس الأخير وأتوسل بهن لعلهنّ يفعلن المستحيل (أي يختمن الأوراق) ... أعطيته الكتب وما هي سوى دقيقة أو دقيقتين وإذا به يخرج مبتسماً وهو يقول : هيا بنا ، انتهتْ .

كيف ؟ لم يُعر جواباً ... كررتُ بازدراء : كيف ؟ كيف تحقّق المستحيل ؟ سكتَ وأخذ بيدي لكي نخرج إلى خارج الدائرة لإتمام (المهمة)!! (وهنا أكتفي ولا أقول شيئاً مضافاً) لأن المضاف يخدش الحياء ويمس الكرامة .

وفي اليوم التالي أخذتُ أوراقي أي ملف الزوجة ذي الخمسين صفحة وعدتُ إلى دائرة التقاعد العامة لأرى هناك ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر .

ولا أريد أن أسرد هنا كل القصص والشواهد والأمور التي رأيتها ، وكيف تُدار عملية إجراء معاملة التقاعد ، وكيف تتنقل الملفات من غرفة إلى أخرى ، وكيف تخرج الاضبارة من هذا الموظف إلى ذاك ، وكيف تتحول من قسم إلى قسم ، والمراجعون يمسكون بالشبابيك لعدة ساعات وكأنهم يمسكون (شباك الكاظم باب الحوائج) وكيف أن معاملات بعضهم كما سمعتُ من عديدين استغرقت ستة أشهر وسبعة أشهر بل سنة وأكثر، وكيف أن بعضهم الآخر يُنهي معاملته بأربعة أو خمسة أيام لأن فيها (معقّب) وما أدراك (ما المعقب)!، مسألة غاية في الدقة وتوزيع الأعمال واقتسام المقسوم. قضية يطول شرحها ولا يدرك تفاصيلها إلا مَن يقف ويلاحظ ويشاهد متأملاً : كيف أن امرأة عجوز مثلاً تقف عدة ساعات بانتظار توقيع ، وكيف أن شيخاً عجوزاً آخر مثلها يقف ساعات بل أياماً وأحياناً أسابيع وهو غاد وآت حول هذا الكتاب وذاك الرقم وهذا الختم وذلك التوقيع حتى رأيته واقفاً رافعاً يديه إلى السماء وهو يقول بكل حرقة وألم: ربِّ لا أريد تقاعد، أريد مفخخة تقتلني لكي أخلص من هذه الحياة ... وعجوز أخرى تقول متأوهةً : (الله لا يرضى عنكم . مو صارلي سنة أروح وأجي). وأخرى تسقط على الأرض مغشياً عليها بعد أن قيل لها أن معاملتك ضاعت ، وأخرى تبلغ السبعين كانت تحمل معاملةَ والدتها ذات التسعين عاماً ، وقد أخبرها المسؤول لا تتم إلا بهوية أحوال مدنية حديثة للعجوز . وبعد أخذ وردّ ومستحيل ومستحيلات تمّ تمرير المعاملة من خلف الستار

وهكذا مما يطول شرحه ويشيب له الرأس .

وأعود إلى قضيتي أو حكايتي :

قدّمتُ الأوراق كاملة للسيدة المسؤولة وهي مختومة وممهورة على أحسن ما يرام ، وإذا بها تقول .. هذا المهر (اسكنر).

لم أكن أصدّق ما تقول في البداية ، فأبديتُ عجبي واستغرابي. فقالت : نعم ، هذا مزوّر ، هذا اسكنر ، صرخت في وجهها من وراء الشباك طبعاً خلاف طبيعتي وخلاف إرادتي ، فسكتتْ ، وتجمّع أعضاء غرفتها يتفحّصون الأختام ، أحدهم يقول : مزور ، والآخر يقول : كلا ، وثالث يقول : دقيقة (شوفوه زين) ، وفي تمثيلية واضحة لاستخراج خطأ يبتزوني (أي يبتزون المراجع) بلا ذرة من غيرة أو دين أو حياء.

تم إجماعهم على أحد الأختام بأنه مزور ، ومن حسن الحظ كانت معي نسخة أخرى ملونة فأخرجتها لهم . وهنا ارتبك الجماعة ، حتى جاء (منقذهم) كبيرهم (الذي علّمهم السحر) ليتفحص المشكلة ويحلّها بدون جلبة أو فوضى أو ضوضاء ، ولكنْ .

هل انتهت المشكلة ؟ كلا طبعاً ، فهناك ورقة أخرى عليّ أن أعود إلى مديرية التربية لأستخرجها أو أستخرج أولياتها أو تفاصيلها. وهي مجموعة طلبات جميعها مدوّنة في أوراق الاضبارة ، ولكنها من سلسلة الإجراءات المتّفق عليها بين المديريتين أو قل موظفي (المديريتين) من أجل الإبتزاز. وأقول متّفق عليها تعسفا ، وربما يكون اتفاقاً غير معلن.

وهنا أكاد اجزم، ومن ملاحظات ومشاهدات دقيقة في هذه الدائرة، ومن سلسلة مراجعات بلغت أكثر من خمس عشرة مرة بأن أي معاملة لا يمكن أن تتم في يوم واحد على الإطلاق ولا في يومين ولا في ثلاثة لأن (النقص) في الأوراق حاصل حتماً كما قال لي (معقب محترف) ولابد للمراجع من أن يروح ويجيء عدة مرات من أجل ورقة (ضائعة أو مضيعة) أو توقيع المدير العام (حصراً) أو كتاب يجب انتزاعه لا داعي فيه . علماً بأن كل هذه الأوراق والوثائق والتأجيلات (والدفعات) و الرواح والمجيء كان يمكن اختصاره بأحد طريقين :

إما بـ (حشك) عدة دنانير في الفايل أو الورقة المقدمة مع كل موظف تتوقف أمام شباكه المزدحم ، أو أن تعطي المبلغ كاملاً لمعقب يأخذ هو حصته منه ويوزع الباقي على أولئك الموظفين الذين ينتظرون (الهدية) ، ولا يبالون إن كان المراجع شيخاً عجوزاً أو امرأة طاعنة في السن ، أو معوقاً جيء به على كرسي متحرك .

نعم ، وبدون تفصيل مملّ وكما أسرّني أحد (المعقبين) ممن توسّل بي عدم ذكر أسمه ... أن كل تحويل من غرفة إلى غرفة يتطلب مبلغاً من المال ، ومن موظف إلى موظف مبلغاً آخر ، ومن دائرة إلى أخرى مبلغاً ثالثاً ، وهكذا وكلٌ بتسعيرته بحيث جرى الاتفاق ألاّ تُنجز أية معاملة تقاعد إلا بـ(واسطة) أو بثلاث أو أربع أوراق توزّع على المافيا المتحكمة في الدائرتين . وبغير ذلك ، ومن أجل تخفيف المؤونة ، يقوم المراجع بدحس (كم دينار) في الملّفة حين يقدمها إلى هذه الموظفة أو تلك لكي تمشي المعاملة بدون دوخة راس ، أو ختم مزور ، أو أسكنر كاذب أو أوليات أو آخريات .

وباختصار شديد : هل تصدّق أن معاملة تقاعد لزوجة شهيد استغرقت سنة كاملة وستة شهور ولم تنته ، ولكنها حسمت خلال ثلاثة أيام فقط بعد أن دفعت هذه المسكينة المبتلاة مبلغ ثلاثمائة ألف دينار لمعقّب ظالم أتقنّ دوره في هذه الدائرة الظالم أهلها !! ؟

حدّثني أحد الأصدقاء وهو يبتسم هادئاً مستريحاً بأن الانفجارات والمفخخات التي تطول دوائر الدولة هنا وهناك وبين فترة وأخرى ، إنما هي استحقاق إلهي لفقدان القيم وانتشار الظلم ، فقلت : وكيف بالأبرياء ؟ فقال : إن قاتلهم في النار بالتأكيد وهم في الجنة ، وإنه (أي هذا القاتل الظالم) إنما هو سيف العزيز الجبار على المرتشين والظالمين . وصدق المأثور الديني في الحديث القدسي الذي يقول: " الظالم سيفي ... أنتقم به وأنتقم منه ". وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون .

وهل تصدّق أخيراً أن أحد مسؤولي المعاملة طلب مني أن آتي له بتوقيع المدير العام (أي مدير دائرتي العام) حصراً، وأنّ أرفق مع ذلك التوقيع كتاب تعديل الراتب لكي لا يُقسم على اثنين فأخسر جزءاً كبيراً منه. وحين أتيتُ له بذلك التوقع والكتاب باللتيا والتي تغافل عن الموضوع ولم يعدّل الراتب التقاعدي لأنني لم أقدّم له شيئاً مقابل تلك النصيحة (الجليلة) ! .

وفي التفاتة أخيرة عابرة مني على الأوراق والإستمارات وجداول الإحتساب ! شاهدتُ أن الراتب كان مقسوماً على اثنين فعلاً بلا ذرة من خشية الله أو تأنيب ضمير !

وحين عدتُ إلى الموظفة المسؤولة لتذكيرها بذلك ، أو إلفات نظرها ، قامت – وبكل خبث ودجل – بحذف الرقم الأول بالحبر الأبيض ، ووضعت مكانه الرقم الثاني .

نعم ، يُشطب دَخَل إنسان وعرقه ودموعه ورزق أطفاله بجرّة قلم ، ويعدل بجرّة قلم دون أي وازع من ضمير أو رقابة سماء أو ملاحقة وجدان .

ولكن هذه الموظفة وجماعتها ، وحين عرفوا أني لم اقدم لهم المقسوم عادوا إلى شطب الراتب مرة أخرى – لا أدري هذه المرة بالحبر الأبيض أم الأسود – ولم يبق من راتب مدرسة ثانوية لها خدمة خمسة وعشرون سنة سوى (٣٠٠) ألف دينار شهرياً وهو أقلّ من راتب (كناس) كما قالت زوجتي ساخرة مستهزئة (وشر البلية ما يُضحك) ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

وها إني أقدّم هذه الحكاية أو الشكوى للإعلام أولاً ولمن يعنيهم الأمر

وأنتظر الجواب

× مدرس.. ع/مدرّسة ثانوية متقاعدة في بغداد

> كنتُ أسمع قصصاً كثيرة عن الفساد المالي والإداري في العراق بعد سقوط الصنم ، وكانت أرقام ومصاديق وشواهد وشهود هذه القصص لا تُعدّ ولا تحصى حيث لم أكن أستطيع تصورها في البداية ، رغم إني كنت أصدقها لوثاقة رواتها ووثائقيتهم .

نعم ، لم أكن أتصورها أو أستطيع تصوّرها حتى مررتُ بموقف صعب في ما يأتي خلاصته:

بعد طول مراجعات ومراجعات حول مسألة متعلقة بإحالة زوجتي إلى التقاعد كدتُ أسأم المعاملة ، بل كدتُ أترك الموضوع معزّياً نفسي بأنها (أي زوجتي) أمضتْ ثلاثين سنة في المهجر ولم تحصل على دينارٍ واحد من العراق ، وها هي قد قاربت الستين عاماً ، فكم بقي من عمري أو عمرها كي ننعم براتب تقاعدي هزيل لا يُسمن ولا يُغني من جوع ؟!!

نعم ، كدتُ أنهي الموضوع وأترك المعاملة من كثرة الكتب والمراجعات والروتين والتعقيدات المتعمدة وغير المتعمّدة، ولكني وعلى عادتي في خوض المغامرات واكتشاف الحقائق قررتُ مواصلة المسألة إلى آخرها ...

انتهى بي المطاف يوماً في المديرية العامة لتربية